



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

تعميم رقم (27 / 2025)

إلى كافة شركات خدمات الدفع العاملة في فلسطين

التاريخ: الأحد، 23 تشرين الثاني، 2025

الموضوع: نتائج عملية التقييم الوطني لمخاطر جرميتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب

إنطلاقاً من دور سلطة النقد في المحافظة على الاستقرار المالي في فلسطين والحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وعطفاً على قرار مجلس الوزراء الموقر بالمصادقة على تقرير تحديث التقييم الوطني لمخاطر جرميتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاستراتيجية الوطنية والقطاعية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المستجيبة لنتائج التقرير، وإحفاً لورش العمل التي تم خلالها اطلاع شركات خدمات الدفع الإلكتروني على نتائج عملية التقييم لمخاطر الجرميتين على المستوى الوطني والقطاعي. مرفق طيه نتائج عملية التقييم الوطني لمخاطر جرميتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مشيرين إلى أن النتائج أظهرت ما يلي:

■ تقييم مخاطر الجرميتين على المستوى الوطني على النحو التالي:

الجرمة	درجة المخاطر
غسل الأموال	متوسط إلى مرتفع
تمويل الإرهاب	منخفض إلى متوسط

■ تقييم مخاطر الجرميتين على مستوى قطاع الدفع الإلكتروني على النحو التالي:

الجرمة	درجة المخاطر
غسل الأموال	منخفض إلى متوسط
تمويل الإرهاب	منخفض

وبهدف تعزيز الجهود الرامية إلى إنجاح تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمعالجة أوجه القصور والضعف الناتجة عن عملية التقييم الوطني، تؤكد سلطة النقد مجدداً على ضرورة استمرار اتخاذ الإجراءات والتدابير الفاعلة لإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبما يشمل:

1. تعزيز تبني وتطبيق النهج القائم على المخاطر RBA، وبما يشمل:



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

- إجراء تحديث لتقييمات المخاطر الذاتية الخاصة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع الأخذ بعين الاعتبار التهديدات ونتائج عمليات التقييم الوطني للمخاطر والتقييمات القطاعية، وإجراء تقييم مستقل لمخاطر تمويل الإرهاب عن تقييم مخاطر غسل الأموال.
 - تقييم المخاطر بالاستناد لعوامل الخطر الرئيسية المرتبطة بـ(العملاء، والمنتجات والخدمات، وقنوات التوزيع، والبعد الجغرافي)، والعمل على مراجعة وتعزيز السياسات والتدابير والضوابط الملائمة لإدارة وتخفيف المخاطر والحد منها، ومراقبة تنفيذ هذه الضوابط وتعزيزها بفعالية وفق مقتضيات الحال.
 - التوجيه الامثل للموارد والجهود.
 - تصنيف مخاطر العملاء وتحديثها بما يتواءم مع النهج القائم على المخاطر والتغيرات الحاصلة على ملفات المخاطر وسلوك استخدام الحسابات والخدمات المستخدمة وحجم معاملاتهم.
 - عدم اتباع سياسة اجتثاث المخاطر De-Risking لفئات أو قطاعات محددة.
 - تصنيف مخاطر المنظمات غير الهادفة للربح وفقاً لدرجة تعرضها للمخاطر بالاستناد لنتائج التقييم القطاعي ومخاطر المجموعة الفرعية للمنظمات ذات المخاطر المرتفعة.
2. استمرار تطبيق إجراءات تحديد المستفيد الحقيقي وبذل إجراءات العناية الواجبة والمعززة تجاهه، والتحقق من بيانات العملاء والمستفيدين الحقيقيين باستخدام المصادر المتاحة والموثوقة، على أن يكون تطبيق إجراءات العناية الواجبة متناسب مع (نتائج تحليل المخاطر، وطبيعة مخاطر العملية المالية، ومخاطر العملاء، والمخاطر الجغرافية)، وأن يتم بذل إجراءات عناية معززة عند إدراك وجود مخاطر مرتفعة.
3. تعزيز حوكمة وفعالية وظيفة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى الشركة، والعمل على تعزيز استقلالية وكفاءة عملها، وتقييم مدى حاجة الوظيفة لموارد إضافية كافية لضمان القيام بالمهام المناطة بها وتحسين مخرجات أعمالها.
4. تطبيق مبدأ المسائلة والشفافية وعدم التهاون في تطبيق لوائح عقوبات إدارية وقانونية متناسبة واردة بحق الموظفين المخالفين أو غير الممثلين لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واعتمادها وفق الأصول.
5. تعزيز إبلاغ الجهات المختصة وإقامة الدعاوى على الموظفين الذين يقومون بارتكاب أو المساعدة في ارتكاب جريمة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو أي من الجرائم الأصلية، وتزويد قسم مكافحة



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى سلطة النقد بتفاصيل ومستجدات الدعاوى التي تم رفعها على الموظفين لدى الجهات المختصة.

6. زيادة فعالية رصد الأنشطة والعمليات المشبوهة وتحسين جودة وكمية ونوعية تقارير الاشتباه المرفوعة لوحدة المتابعة المالية، وذلك من خلال:

- تطوير الأنظمة المساندة لعملية الرقابة المستمرة وتطوير السيناريوهات وتحديثها بشكل مستمر بما يتواءم مع أنماط غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهديدات المرتبطة بها.
- استمرار تطوير وتعزيز قدرات العاملين والوكلاء وتأهيلهم للحصول على الدورات والشهادات اللازمة بما يمكن من مواكبة الأساليب والأنماط المستجدة في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

7. تعزيز الآليات والضوابط لتحسين مستوى الكشف المبكر عن حالات الاحتيال والحد منها. توفير آليات وبرامج تخدم الاستعلام عن أطراف المعاملات المالية على قوائم العقوبات الدولية والمحلية، ومتابعة تحديث قوائم العقوبات من مصادرها بشكل فوري وتقديم التغذية العكسية للجنة تنفيذ قرارات مجلس الأمن دون تأخير، واتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة للحد من أية مخاطر محتملة. بالإضافة لتطبيق الرقابة الثنائية على عمليات الفحص والاستعلام.

8. تحسين وتعزيز إجراءات وضوابط الدخول الخاصة بتعيين الموظفين والمسؤولين واستقطاب المساهمين الجدد، وبما يشمل:

- عدم السماح بتعيين أو استمرار تعيين موظفين أو استقطاب مساهمين جدد يشتبه أو يثبت ارتباطهم أو إدانتهم بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية، أو أن يكون أي منهم مدرجاً على قوائم العقوبات أو مرتبطاً بأخبار سلبية قد تضر بالشركة
- التحقق من مصادر أموال المستثمرين ومشروعيتها وتدعيم ذلك بالمستندات المعززة.

9. استمرار تعزيز الآليات والضوابط وتهيئة الأنظمة لخدمة المتطلبات التالية:

- توفير وتطوير سيناريوهات آلية تأخذ بعين الاعتبار أنماط جرمي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واستخراج التنبهات الآلية والكشوفات الرقابية المرتبطة بالعملاء والخدمات المقدمة.
- تصنيف مخاطر العملاء بالاستناد لعوامل الخطر المرتبطة بهم.
- الفحص والاستعلام الآلي على قوائم الحظر والتجميد.



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

- تعليق تنفيذ أي عمليات مالية لأشخاص مدرجين أو مشتبه بإدراجهم على قوائم العقوبات أو القوائم الداخلية للشركة، وذلك لحين التحقق ومعالجة التنبيهات وتوثيق ذلك.
- تمرير معاملات مالية أو متحصلات جرمية مرتبطة بالأصول الافتراضية والاحتيايل المالي الإلكتروني.

10. تكليف المدقق الخارجي بإجراء تقييم سنوي على بيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يشمل (تقييم حوكمة واستقلالية وظيفة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومدى شمولية السياسات وكفاية التدابير الداخلية في الشركة، ومدى امتثال الشركة والموظفين لها، بالإضافة لتقييم برامج التدريب الممنوحة لموظفي الشركة والوكلاء)، واتخاذ الإجراءات والتحسينات اللازمة لتعزيز البيئة ومعالجة نقاط الضعف الواردة في تقرير المدقق الخارجي.

11. استمرار رفع الوعي لدى الموظفين والوكلاء والعملاء بأساليب الاحتيايل المالي الإلكتروني وسبل الوقاية منها، والعمل على إعداد بروتوكولات توعوية ونشرها عبر مواقع التواصل الاجتماعي للشركة.

12. تعزيز إجراءات إبلاغ قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى سلطة النقد بأية أحداث أو مخاطر تشغيل تتعرض لها الشركة، وعلى سبيل المثال لا الحصر: الأحداث المتعلقة بالاحتيايل والسرقة وإساءة الائتمان والاختلاس وتعطل الأنظمة.

13. تحديد وتقييم كافة المخاطر المرتبطة بأي خدمات أو منتجات أو أنظمة جديدة بما يشمل مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك قبل إطلاقها أو طرحها، على أن يتم العمل على وضع الضوابط والتدابير اللازمة لإدارة وتخفيف المخاطر وتوثيق ذلك.

مع التأكيد على ضرورة تزويد قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدينا خلال أسبوعين من تاريخه بخطة العمل والجدول الزمني للمعالجة والتطبيق.

مجموعة الرقابة

سلطة النقد الفلسطينية

نسخة:

- السادة/ اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحترمون.
- السادة/ وحدة المتابعة المالية المحترمون.

نتائج عملية التقييم الوطني لمخاطر جرمي غسل الأموال وتمويل الإرهاب

فيما يلي أبرز مخرجات عملية تحديث نتائج عملية التقييم الوطني والقطاعي لمخاطر جرمي غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدولة فلسطين:

القسم الأول: ملخص نتائج تقييم مخاطر غسل الأموال على المستوى الوطني.

تم تقييم تهديدات غسل الأموال في دولة فلسطين بمستوى (متوسط إلى مرتفع)، علماً أن هذه التهديدات تتركز بكونها تهديدات محلية، وفيما يلي تقييم مستوى التهديدات المرتبطة بالجرائم الأصلية:

مستوى التهديد	تفاصيل الجريمة	الجريمة
مرتفع	تتركز بجرائم الفساد المدرة للأموال التالية (من الأكثر تهديداً إلى الأقل): التزوير واستعمال سندات مزورة، والاختلاس، والكسب غير المشروع، والرشوة، وإساءة استعمال السلطة، وإساءة الائتمان، والاستثمار الوظيفي.	الفساد
مرتفع	التهرب الضريبي والجمركي	الجرائم الضريبية
متوسط إلى مرتفع	تتركز بالجرائم المدرة للأموال: التنمية والزراعة والتجارة والترويج	جرائم المخدرات
متوسط إلى مرتفع	يقترن عادة بجرائم أخرى مثل الفساد وتزوير فواتير مقاصة، ويتركز على التزوير	التزوير
متوسط إلى مرتفع	تتركز على السرقات الكبيرة التي ينتج عنها متحصلات جرمية كبيرة، وتستثني الأخذ والنشل.	السرقه
متوسط إلى مرتفع	تتركز بشكل أساسي في الإيهام بمشروع كاذب، وبشكل أقل الاحتيال الالكتروني ¹ .	الاحتيال
متوسط	إساءة الائتمان في القطاع الخاص بكافة مكوناته.	إساءة الائتمان

فيما تم تقييم نقاط ضعف مكافحة غسل الأموال المتبقية على المستوى الوطني بمستوى (متوسط)، ويُعزى ذلك إلى عاملين أساسيين: الأول يرتبط بتقييم نقاط الضعف المتبقية على مستوى القطاعات بمستوى (متوسط) بناءً على تحليل نقاط ضعف مكافحة غسل الأموال على مستوى 11 قطاعاً مختلفاً كما هو موضح أدناه. أما العامل الثاني، فهو تقييم القدرة على مكافحة غسل الأموال على المستوى الوطني بمستوى (متوسط)، وذلك استناداً إلى تحليل مفصل لـ 22 متغيراً مرتبطاً بقدرة الدولة على مكافحة غسل الأموال.

¹ ملاحظة هامة: ازداد تحديد الاحتيال الالكتروني مؤخراً لا سيما منذ بداية العام 2024م، وبالتالي فإن هذا لم ينعكس في التقييم الوطني للمخاطر الذي تناول الفترة 2017-2023م.

نتائج عملية التقييم الوطني لمخاطر جرمي غسل الأموال وتمويل الإرهاب

القسم الثاني: ملخص نتائج تقييم مخاطر غسل الأموال على المستوى القطاعي.

تم الاستناد في تقييم مخاطر غسل الأموال لكل قطاع على درجات التهديد ونقاط الضعف والأهمية النسبية:

القطاع	درجة التهديد	نقاط الضعف	درجة المخاطر
المصرفي	مرتفع	متوسط	متوسط إلى مرتفع
الصيرفي	مرتفع إلى متوسط	متوسط	متوسط إلى مرتفع
	منخفض إلى متوسط		منخفض إلى متوسط
الإقراض المتخصص	منخفض	منخفض	منخفض
الدفع الإلكتروني	منخفض إلى متوسط	منخفض إلى متوسط	منخفض إلى متوسط
الأوراق المالية (الوساطة المالية)	متوسط إلى مرتفع	متوسط	متوسط
التأمين	منخفض	منخفض	منخفض
التأجير التمويلي	منخفض	منخفض	منخفض
المحامين	متوسط	متوسط	متوسط
تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة	متوسط إلى مرتفع	متوسط إلى مرتفع	متوسط إلى مرتفع
المحاسبين	منخفض	متوسط	منخفض
العقاري	مرتفع	متوسط إلى مرتفع	مرتفع
	منخفض		منخفض

القسم الثالث: ملخص نتائج تقييم مخاطر غسل الأموال على مستوى قطاع الدفع الإلكتروني.

- تم تقييم مخاطر غسل الأموال في قطاع الدفع الإلكتروني بمستوى (منخفض إلى متوسط)، ويعتمد ذلك على نتائج تقييم تهديدات غسل الأموال في هذا القطاع بمستوى (منخفض إلى متوسط)، ونقاط ضعف مكافحة غسل الأموال المتبقية في القطاع بمستوى (منخفض إلى متوسط).
- تم تقييم نقاط ضعف مكافحة غسل الأموال الكامنة والمتبقية في أهم منتجات قطاع الدفع الإلكتروني، وفقاً لما يلي:

المنتج	نقاط الضعف الكامنة	نقاط الضعف المتبقية
اللون لاين البنكي	منخفض إلى متوسط	منخفض إلى متوسط
ماكينات التقويض الإلكتروني	متوسط	متوسط
المحفظة الإلكترونية	متوسط	متوسط

نتائج عملية التقييم الوطني لمخاطر جرمي غسل الأموال وتمويل الإرهاب

القسم الرابع: ملخص نتائج تقييم مخاطر تمويل الإرهاب على المستوى الوطني

تم تقييم درجة مخاطر جريمة تمويل الإرهاب على المستوى الوطني بمستوى (منخفض إلى متوسط)، حيث تم تقييم تهديدات تمويل الإرهاب في دولة فلسطين بمستوى (منخفض إلى متوسط).

وفيما يلي التهديدات المرتبطة بجريمة تمويل الإرهاب:

المنظمة	مستوى التهديد
عصابات المستعمرين	متوسط إلى مرتفع
الحالات المنفردة	منخفض إلى متوسط
التنظيمات الإرهابية الممتدة	منخفض

تم تقدير نقاط ضعف مكافحة تمويل الإرهاب على المستوى الوطني بمستوى (منخفض إلى متوسط)، وهذا ناتج عن كون القدرة على مكافحة تمويل الإرهاب على المستوى الوطني تقدر بمستوى (متوسط إلى مرتفع). بينما كانت نقاط الضعف المتبقية على المستوى القطاعي تقدر بمستوى (منخفض إلى متوسط)

القسم الخامس: ملخص نتائج تقييم مخاطر تمويل الإرهاب على المستوى القطاعي

تتراوح نتائج تقييم مخاطر تمويل الإرهاب على مستوى القطاعات ما بين "منخفض" إلى "متوسط منخفض"، وذلك وفقاً للجدول التالي:

مخاطر تمويل الإرهاب على المستوى القطاعي			
القطاع	درجة التهديد	نقاط الضعف المتبقية	درجة المخاطر
المصرفي	منخفض إلى متوسط	منخفض إلى متوسط	منخفض إلى متوسط
الصيرفي	منخفض إلى متوسط	منخفض إلى متوسط	منخفض إلى متوسط
الإقراض المتخصص	منخفض	منخفض	منخفض
الدفع الإلكتروني	منخفض	منخفض	منخفض
الأوراق المالية (الوساطة المالية)	منخفض	منخفض	منخفض
التأمين	منخفض	منخفض	منخفض
التأجير التمويلي	منخفض	منخفض	منخفض
تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة	منخفض إلى متوسط	منخفض	منخفض إلى متوسط
المحامين	منخفض إلى متوسط	منخفض	منخفض
قطاع العقارات	منخفض إلى متوسط	منخفض	منخفض إلى متوسط
المحاسبين	منخفض	منخفض	منخفض

نتائج عملية التقييم الوطني لمخاطر جرمي غسل الأموال وتمويل الإرهاب

ويوضح الجدول التالي معايير تقييم تهديدات تمويل الإرهاب على مستوى قطاع الدفع الإلكتروني:

المتغير	مستوى التقييم
التهديدات الناتجة عن أنماط تمويل الإرهاب	منخفض
وجود أنماط/حالات في الدولة (متعلقة بإساءة استخدام القطاع)	غير موجود
وجود أنماط/حالات على مستوى العالم (متعلقة بإساءة استخدام القطاع)	غير موجود
التهديدات الناتجة عن العوامل الجغرافية والديموغرافية	منخفض
العوامل الجغرافية (خاصة بالقطاع)	غير موجود
العوامل الديموغرافية (خاصة بالقطاع)	غير موجود
تعرض القطاع بتهديدات تمويل الإرهاب على المستوى الوطني	منخفض إلى متوسط
تهديد تمويل الإرهاب المحلي على المستوى الوطني	منخفض إلى متوسط
تهديد تمويل الإرهاب الصادر على المستوى الوطني	منخفض إلى متوسط
تهديد تمويل الإرهاب الوارد على المستوى الوطني	منخفض إلى متوسط
تهديد تمويل الإرهاب العابر على المستوى الوطني	غير موجود

تم تقييم نقاط ضعف مكافحة تمويل الإرهاب المتبقية في قطاع الدفع الإلكتروني بمستوى (منخفض)، وذلك اعتماداً على المتغيرات التالية:

المتغير	قطاع الدفع الإلكتروني
الحجم العام/ معدل دوران القطاع	منخفض
المعاملات/ العمليات الدولية الصادرة	على مستوى محدود
المعاملات/ العمليات الصادرة إلى المواقع الجغرافية الأكثر خطورة	على مستوى محدود
المعاملات/ العمليات الدولية الواردة	على مستوى محدود
المعاملات/ العمليات الدولية الواردة من المواقع الجغرافية الأكثر خطورة	على مستوى محدود
ملف تعريف قاعدة العميل	منخفض
مستوى النشاط النقدي	منخفض
استخدام الوكلاء والبائعين والوسطاء الآخرين	متوسط إلى مرتفع
الملاءمة/ المنفعة لتمويل الإرهاب	منخفض إلى متوسط